رسالة على تحقيق البسملة للشيخ محمد الأمير الكبير المالكي (ت1233هـ) دراسة وتحقيق

د. باسم عبد الرحمن البابلي، كلية الآداب- قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية – فلسطين – غزة

- البريد الإلكتروني: bbabli@iugaza.edu.ps

الملخص:

تقدم هذه المخطوطة نموذجاً لأحد علماء العصر العثماني الكبار، حيث يعرض فيها بعض موضوعات البلاغة العربية، والنحو، من خلال وقوفه على البسملة، في ثلاثة مباحث، وتنبيه، وخاتمة.

وقد تناول في المبحث الأول كلمة (أبتر) وتداولها بين التشبيه البليغ، أو الاستعارة التبعية، ووقف في الثاني على حرف الجر (الباء) في (بسم) ليعرض تناوب الحروف والخلاف في وجوده، والثالث في معنى البسملة، حيث فرق بين المعنى المصدري، والحاصل بالمصدر، وعرض خلاف العلماء في تلك المباحث، وأضاف عليها تعليقات في التنبيه، والخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الأمير الكبير؛ البسملة؛ أبتر؛ المجاز؛ حروف الجر.

Abstract:

This manuscript presents a sample for one of the great Ottoman scholars. Where the author presents in the manuscript some topics of Arabic rhetoric syntax, through his study of (Basmalah), means (by the name of God) in three parts, alert, and a conclusion,

He studied in the first section the word (Abtar) ranged between eloquent simile, and dependency metaphor, and studied in the second section preposition (B) from (Besm) means (by the name) to introduce the rotation of the letters and the difference in its existence, In the third he studied the meaning of (Basmalah), and distinguished between the Infinitive, and the significance emergent meaning of Infinitive.

He presented of the scholars' disagreement in those sections, then he added comments in the alert, and the end.

Keywords: Amir Al – Kabeer, Basmalah; Abtar, allegory, Prepositions.

المقدمة:

إن كنوز الحضارات تحتاج من علماء العصور إلى اهتمام وتكاتف، للكشف عن تلك الكنوز الثمينة، لتستفيد منها الأجيال، بوقوفها على الماضي الأصيل، فتنير حاضرها، وتصنع مستقبلها.

وتحقيق مخطوطات التراث بوابة هذا النهوض الحضاري، ومن هذه الكنوز وقفت على هذه المخطوطة، لعالم من علماء العصر العثماني، الذين تركوا بصمتهم في الأجيال اللاحقة لهم.

ويعد العصر العثماني من العصور التي غمطت حقوقها؛ لقلة الكشف عن معادنها الثمينة، وكنوزها الدفينة، ورأيت في هذه المخطوطة نسمة من نسمات العصر، ولمحة من ملحه اللطيفة، التي تشي بعلو شأن علمائها، وسمو مقاصدهم.

وقد تضمنت المخطوطة وقفات من الأمير الكبير على البسملة، بلاغياً ونحوياً، في ثلاثة مباحث، وتنبيه وخاتمة، وكان المبحث الأول في تحديد نوع الاستعارة في (أبتر) من قوله صلى الله عليه وسلم (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبَسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرُ) أهي تبعية أم تشبيه بليغ.

وكان المبحث الثاني في الباء من (بسم الله) ومعانيها.

أما المبحث الثالث فقد تحدث فيه في معنى البسملة من حيث المعنى المصدري والحاصل بالمصدر.

ثم نبه على أمور في المعنى المصدري والحاصل بالمصدر، ووجه التسمية فيما سبق، ومتى يقال معنى مصدري أو حاصل بالمصدر.

ولقد كانت خاتمته بأن التكليف بالفعل الحاصل بالمصدر لا بالمعنى المصدري.

وقد قسم الباحث عمله إلى قسمين:

الأول تضمن الدراسة النظرية للمخطوط، مقدماً بترجمة للمؤلف، ومبيناً موضوعها، ونسبتها، ووصفها..

والثاني تعلق بتحقيق المخطوطة، وتوثيق ما استعجم منها وتخريجه من مظانه.

القسم الأول: الدراسة

ترجمة المؤلف[1]

اسمه ونسبه وكنيته: أبو عبد الله، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوى، المالكي، المغربي الأصل، المصري الدار، الأزهري. المعروف بالأمير الكبير، اشتهر بالأمير لأن جده أحمد كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب.

مولده ونشأته: ولد في ناحية سنبو (بمصر) سنة 1154هـ.

مكانته العلمية: شيخ الشيوخ، علامة الديار المصرية، الأستاذ العالم العلامة العمدة الفاضل الفهّامة، المتفنن في العلوم كلها نقليها وعقليها وأدبيها، إليه انتهت الرياسة في العلوم بالديار المصرية، عالم بالعربية، ومن فقهاء المالكية، تعلم في الأزهر، كان وهو ابن تسع سنين حافظاً للقرآن مجوده على الشيخ المنير، وتصدر لإلقاء الدروس في حياة شيوخه، ونما أمره واشتهر فضله وذكره في الآفاق خصوصاً بلاد المغرب، وتأتيه الصلات من سلطان المغرب وتلك النواحي في كل عام، توجه في مهم لدار السلطنة وألقى هناك دروساً حضره فيها علماؤهم وشهدوا بفضله واستجازوه وأجازهم بما هو مجاز به من أشياخه. وكان رقيق القلب لطيف المزاج وكان لسانه فصيحاً وذوقاً صحيحاً ونظمه مليحاً.

[1]- فهرس الفهارس 133/1- 139 وشجرة النور الزكية 363/1-363 والأعلام 71/7.

شيوخه: حضر دروس أعيان عصره واجتهد في تحصيله، وأخذ عن أعلام منهم: الصعيدي لازمه أكثر من عشرين سنة وانتفع به، والنور السقاط، والتاودي، وأخذ عن أعلام غيرهم من أئمة المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية وأجازوه إجازة عامة منهم حسن الجبرتي ويوسف الحفني وأخوه محمد وعطية البصير ومحمد بن عبد السلام الناصري

تلاميذه: أخذ عنه وعن رفيقه الشرقاوي النور حسن العطار غالب الأشياخ المصريين، ووفد عليه الطالبون وأخذ عنه من لا يعد كثرة منهم ابنه محمد وأجازه إجازة عامة بما في فهرسته المذكورة والشيخ الدسوقي وعلي الزوالي المهدوي وأجازه بما ذكر وصالح بن عبد الجبار الفرشيشي والشيخ مصطفى العقباوي وأحمد الصاوي والشيخ حسن الأبطحي والشيخ حجازي والشيخ علي بن عبد الحق القوسي وأجازه والشيخ أحمد منة الله.

مصنفاته: ألّف فهرسة حافلة أتى فيها على تفصيل روايته عن هؤلاء الأعلام والكتب المؤلفة في السنة والفقه والكلام والتفسير والنحو واللغة والتصوف والقراءات وغير ذلك من الفنون والعلوم الشرعية وطرق سندها إلى مؤلفيها وأسمائهم ووفياتهم، وأكثر كتبه حواش وشروح أشهرها (حاشية على مغني اللبيب لابن هشام–ط) في العربية مجلدان، ومنها (الإكليل شرح مختصر خليل–خ) في فقه المالكية، وحاشية على شرح الزرقاني على العزية–خ) فقه، و(حاشية على شرح ابن تركي على العشماوية–ط) فقه، و(المجموع–ط) فقه، وشرحه، و(ضوء الشموع على شرح المجموع–ط) و(حاشية على شرح الشيخ خالد على الازهرية–ط) نحو، و(حاشية على شرح الشذور–ط) نحو، و(تفسير المعوذتين–خ) و(تفسير سورة القدر–خ) و(انشراح الصدر في بيان ليلة القدر–ط) و(حاشية على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد–ط). وله (ثبت–ط) في أسماء شيوخه ونبذ من تراجمهم وتراجم من أخذوا عنهم

وفاته: توفي عاشر ذي القعدة سنة 1232هـ بالقاهرة. عن مائة وثلاثين سنة، وكانت جنازته في مشهد حافل جداً، ودفن بجوار مدفن الشيخ عبد الوهاب العفيفي.

دراسة الكتاب

مقدمة المحقق

الحمد لله المنعم المتفضل، والصلاة والسلام على من عليه القرآن أنزل، وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين وبعد..

هذه مخطوطة لطيفة، تمثل جزءاً من مرحلة زمنية غمطت حقها في الدراسة العلمية الموضوعية، وإبراز علمائها ومؤلفاتها، وبيان مصادر قوتها وضعفها، ولقد وقفت على هذه الرسالة المختصرة، لأجد نفسي واقفاً أمام عالم شمولي، لديه من بحور العلم، ما يأنس طلبته به، ويشبع بعض حاجتهم، وشغفهم، فمحمد الأمير المالكي الكبير، وقف على البسملة بفيض من أنوار متنوعة، نحواً وصرفاً، وبلاغة، وفقهاً، وحديثاً، وفلسفة، وجدلاً، وجعل من البسملة وحدها بوابة لهذه الفنون المتنوعة..

سبب تأليف الرسالة

بين الأمير الكبير أن سبب وقوفه على البسملة ما كان في بدايات حياته العلمية، وهو في العشرين من عمره، حيث جلس لمطالعة شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، فرغب أن يخرج في الافتتاح عن الكلام التقليدي المبتذل على البسملة في ظل حضور نخبة من ذوي الأفهام، ثم طلب منه بعد ذلك جمعها، فاستجاب وزاد عليها.

ولقد اجتمع في الرسالة على صغرها علوم عدة، منها اللغة والألفاظ، والبلاغة والبيان، والنحو والصرف، والتفسير والحديث والفقه، حيث أظهرت وقفاته نتفاً من هذه العلوم بما يدل على سعة العلم والاطلاع.

منهجه

لقد ميز الأمير شخصيته العلمية المنظمة، حيث قسم رسالته إلى ثلاثة مباحث، وتنبيه، وخاتمة.

وكان عرضه يعتمد الاستفهام بالسؤال ليقدم عليه الرد والجواب، مغلقاً أبواب الشك، أو التردد، ومثاله " إن قلت: كيف.. قلت: على مذهب..". ومثله أيضاً: "فيرد سؤال: هل هي من الألفاظ المشتركة كاشتراك عين بين معانيها؟ وتحقيق جوابه أن الباء.."

تنوعت شواهده بين القرآن والحديث والشعر، على الرغم من قلتها في الرسالة على البسملة.

وقد وقف على مسائل خلاف بين مذهبي البصريين والكوفيين في حرف الجر الباء.

وقد كان في منهجه العزو إلى من يأخذ عنهم، بالتصريح والتفصيل في أغلب الأحيان، وأخص مشايخه والعلماء، ومثاله ما كان ينقله عن الفهامة عصام الدين، والعلامة السمرقندي.

وكان يغلف قناعاته وترجيحاته بين العلماء بثوب التواضع، نحو قوله "والذي أفهمه، أن الحق ما قاله العلامة السمرقندي".

وكان ملفتاً تأدبه مع من ينقل عنهم باستعماله ألفاظ التقدير والتبجيل، نحو: العلاّمة، الفهامة.

أهمية الرسالة

يميل الباحث إلى أن أهمية المخطوط نابعة من أهمية مؤلفها، فصاحب المخطوط من العلماء المعدودين في تلك المرحلة، والذين كثر التتلمذ على أيديهم، فضلاً عما ورد من كثرة مؤلفاته، وأنواعها، والتي ظهرت في ترجمته بجلاء ووضوح.

وقد لفت انتباه المحقق أن الوقوف على البسملة وعلى شرح سورة الفاتحة ظاهرة بارزة في تلك المرحلة، حيث وردت شروح وحواش ووقوفات عليها تشرحها شرحاً بلاغياً وفلسفياً ولغوياً ونحويا..إلخ، ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر رسالة القيصري على البسملة (ت1253هـ) ، وابن سودة (ت1321هـ)، وإدريس العراقي (ت1183هـ) له (شرح إحياء الميت في أحاديث البسملة والحمدلة)، وإسماعيل الجوهري (ت1165هـ) له (رفع الاستار المسبلة عن مباحث البسملة)، والشنواني (ت1019هـ) له (قرة عيون ذوي الافهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام) على البسملة، والنيفر (ت1277هـ) له رسالة في البسملة، والصبان (1206هـ) له (الرسالة الكبرى) في البسملة[1]، وغيرهم الكثير.

ويظن المحقق أن هذه الملاحظة تتوافق مع النزعة الصوفية المنتشرة في بقاع دولة الخلافة العثمانية، ولذا فإن عقد دراسات موازنة بين تلك الشروحات يعد من الدراسات التي تكشف صفحات العلم في ذلك العصر.

ويرى المحقق أن هذه الدراسات ستكون أكثر دقة وموضوعية في الحكم على تميز هذا المُؤَلَّف عن غيره، ويبرز تفاوت العلماء، ومقدار التأثير والتأثر بينهم وبين من سبقهم، ولذا فإن مساحة هذه المقالة تركز على إظهار النص المحقق لأحد العلماء الأعيان لذلك العصر.

[1] – انظر: الأعلام 70/1، 139/1، 280/1، 321/1، 63/2، 19/6. 297/6.

مصادره

تنوعت مصادره التي صرح بها من علماء ومؤلفات، ومنهم الفهامة عصام الدين، والعلامة السمرقندي في حواشي رسالته، وكتاب المغني لابن هشام، الأستاذ بدر الدين أبو عبد الله مولانا محمد الحنفي في حاشيته على السمرقندية على رسالة الوضع"، والعلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين، شيخنا أبو الحسن العلامة المحقق الشيخ علي العدوي.

منهج التحقيق

اعتمد المحقق ضبط النص ضبطاً سليماً، وتعقب السقطات والتصحيف، والمقارنة بين النسختين للوقوف على اللفظ الصحيح، وتقويم فكر النص، وتفسير ما استعجم فهمه من الألفاظ.

وقد قمت بتخريج نصوص الرسالة من آيات و أحاديث وأشعار، وتخريج النصوص الأخرى، بالإضافة إلى ترجمة أعلام الرسالة.

وصف المخطوطة ومصدرها

المخطوطة الأولى (أ)

تعود ملكيتها لقسم المخطوطات، بجامعة الرياض، برقم 1957، وتتكون من ست أوراق، بقياس (24×17سم)، وكل ورقة تضمنت صفحتين، وعدد سطور كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً، وهي بخط النسخ، وناسخها على قاسم المجدلي الشامي، وقد اعتمدتها كنسخة أولى، لوضوح خطها، وقلة الطمس فيها.

وتبدأ بـ: "/1ب/ بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم[1]، أما بعد حمد الله على أفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وآله، فأقول بعون إلهي ومالكي، وأنا ذو العيوب، محمد الأمير المالكي..".

وفي الورقة الأخيرة: " ولنقف إلى هنا، ضارعين لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أن يلطف بنا إلهنا والحمد لله رب العالمين.

تمت بحمد الله وعونه على يد كاتبه لنفسه قاسم المجدلي الشافعي مذهباً، الشامي إقليماً

غفر له ولجميع المسلمين

والمرجو ممن اطلع على غلطته أن يصلحها، والتوب.

وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة شهر رمضان، خلا 27، سنة 1255هـ من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام".

المخطوطة الثانية (ب)

تعود ملكيتها لجامعة الملك سعود، ومصنفة في النحو/لغة عربية، برقم 2298، تتكون من أربعة أوراق، وهي مختلفة المسطرة، بقياس (22×16سم)، وهي بخط النسخ، وناسخها أحمد حسن، وقد تضمنت صفحة الغلاف وقوفاً على عبارة للعلامة العدوي رحمه الله تعالى في الحمد، لا علاقة لها برسالة محمد الأمير.

نسبة المخطوط للمؤلف

كانت نسبة المخطوط للأمير واضحة في كلتا المخطوطتين، حيث ذكر في صفحة غلاف النسخة الأولى (أ) أن "هذه رسالة على تحقيق البسملة للشيخ محمد

[1] – الجملة موجودة في (ب)، وغير موجودة في (أ)

الأمير المالكي" وذكر أيضاً تاريخ وفاته سنة 1232هـ، اعتماداً على ترجمته في تاريخ الجبرتي.

وفي النسخة الثانية (ب) ذكر في غلافها "هذا تعليق لطيف على البسملة للأستاذ الكبير والعلم الشهير سيدي الشيخ محمد الأمير.."، وفي مقدمة الرسالة على البسملة "وأنا ذو العيوب محمد الأمير المالكي".

ولم يعثر الباحث في كشف الظنون وإيضاح المكنون عن نسبة المخطوط للأمير، حيث لم يذكر فيها من مؤلفاته كلها سوى عشرة، ولكن ورد في الأعلام للزركلي أن المنياوي له حاشية على شرح الأمير للبسملة سماها (سمير الأمير..) [1] وقيل (السمير على شرح الأمير).

[1] – الأعلام 283/3.

صورة لبداية المخطوطة (الغلاف والصفحتين الأولى والأخيرة)، نسخة (أ)

صورة الصفحة الأولى، نسخة (أ)

صورة الصفحة الأخيرة، نسخة (أ)

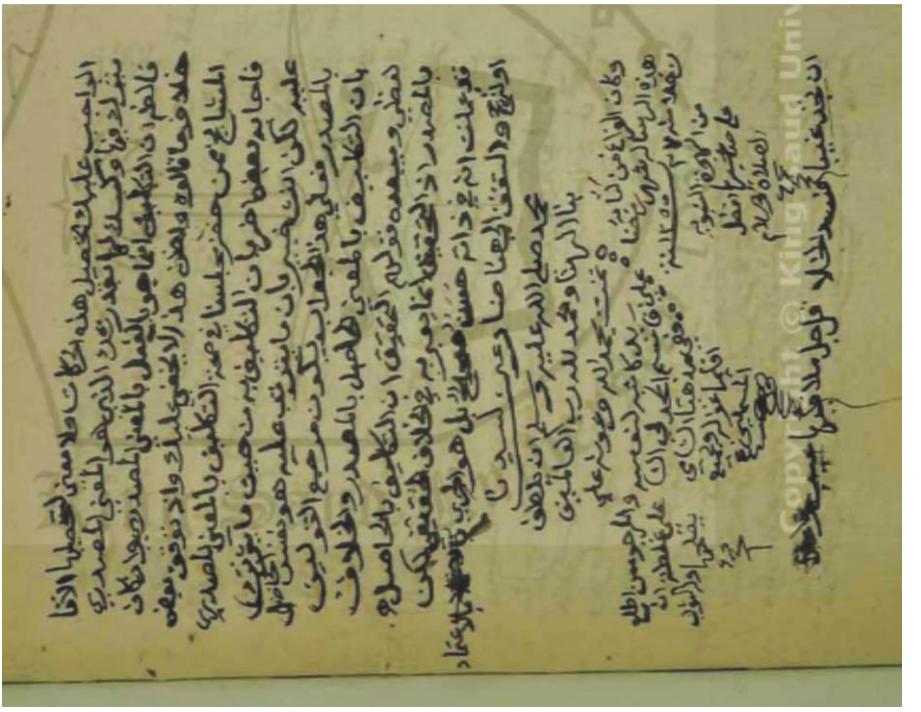

صورة الغلاف، نسخة (ب)

صورة الصفحة الأولى، نسخة (ب)

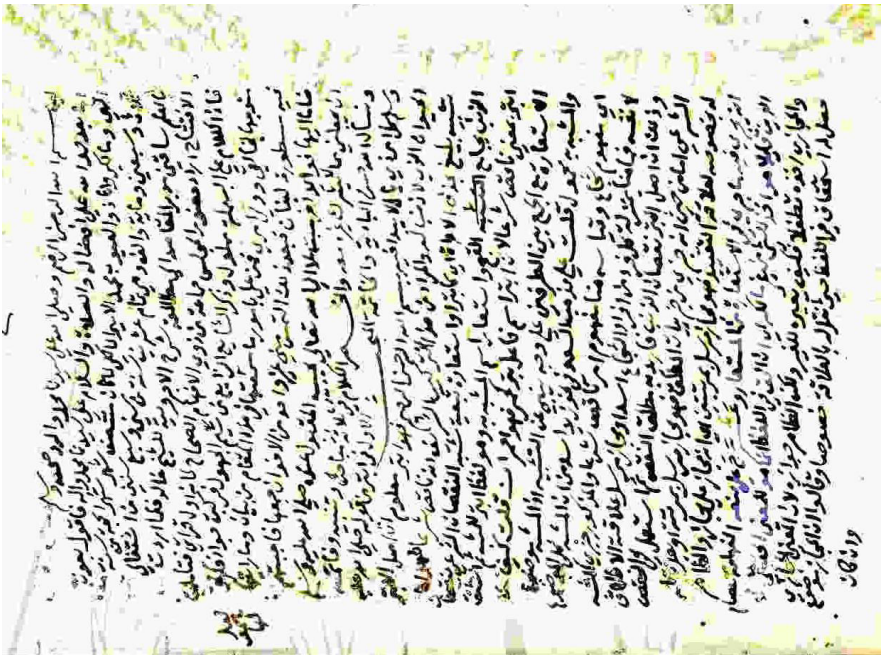

صورة الصفحة الأخيرة، نسخة (ب)

القسم الثاني: التحقيق

ورقة الغلاف /1أ/ هذه رسالة على تحقيق البسملة

للشيخ محمد الأمير المالكي

غفر له، آمين، آمين، المتوفى سنة 1233

كاتبه الفقير علي قاسم، لنفسه ولمن ينتفع به[1]

/1ب/ بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم[2]،

أما بعد حمد الله على أفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وآله، فأقول بعون إلهي ومالكي، وأنا ذو العيوب، محمد الأمير المالكي، لما كان منتصف شهر ذي الحجة، من سنة ثلاث وسبعين ومائةٍ وألف، وهي تمام عشرين سنة من سني، وسبع سنين من اشتغالي بالعلم، ساقني مدبر المقاصد إلى مطالعة شرح الآجرُّوميَّة للشيخ خالد[3]، فلما أردت الافتتاح أراد حضور المجلس جماعة من ذوي الأفهام الصحاح، لما أنه أول قراءتي، فتأملت فإذا الكلام في البسملة مبتذل مملول، وذكر الشائع الذائع من شيم الجهول، فركبت جواد فكري متوجهاً لخالقي وولي أمري، فمنَّ عليَّ بأمور ما سمعتها بهذا المقام من بيان، وما رأيتها فيه مسطورة لبنان، فبعد ذلك التمس مني غير واحد من الإخوان جمعَها، فأجبتهم ضاماً إليها فوائد أخرى، مبتهلاً إلى الله تعالى بحبيبه المقبول عنده –صلى الله عليه وسلم– أن يجعلني ممن لا يشرك غيره معه.

---

[1] – في (أ) : بها.

[2] – الجملة موجودة في (ب)، وغير موجودة في (أ)

[3] – الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، نشأ وعاش في القاهرة، له شرح الآجرومية والتصريح بمضمون التوضيح في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ت905هـ). انظر: الأعلام 297/2.

وانحصر الكلام في ثلاثة مباحث وتنبيه وخاتمة، ونسأل الله حسن البادئة والخاتمة.

المبحث الأول في (أبتر)

من قوله صلى الله عليه وسلم (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبَسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرُ)[1].

معلوم أن أصل الأبتر الحيوان الذي لا ذنب له، والمراد من هذا التركيب الشريف أنه ناقص شرعاً، فهو إما تشبيه بليغ بحذف الأداة، أي (كأبتر)، أو استعارة تبعية، شبّه النقصان الشرعي بنقصان الذنب، بجامع القبح، واستعار اسم المشبه /2ب/ به وهو لفظ (أبتر) للمشبه، ثم اشتق منه أبتر بمعنى ناقص شرعاً؛ لأن أبتر اسم فاعل (بتر)، كـ(حمد) فهو (أحمد).

إن قلت: كيف الاستعارة مع الجمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه، إذ المشبه موضوع، والمشبه به محمول، قلت: على مذهب السعد(2) في تجويز نحو: (زيدٌ أسد) من أن المشبه كليّ الموضوع، أي مفهوم شجاعٍ، وقياسه هنا مفهوم أمر ناقص شرعاً، والمذكور جزء المشبه لا نفسه، فما هنا بمنزلة كل فرد من أفراد الشجاع [الذي هو][3] أسد.

أو مجاز مرسل علاقته الإطلاق؛ وذلك أن أصل البتر نقصان الذنب؛ فأريد به مطلق النقص، ثم استعمل في النقص الشرعي.

---

[1] – انظر: كنز العمال 555/1/ ح2491، وقد ورد في غير مصدر بروايات فيها بعض الاختلاف، منها: "كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِي أَوَّلِهِ بِذِكْرِ اللَّهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ". أو بزيادة (كل كلام ذي بال)، أو (بالحمد لله) انظر: السنن الكبرى، النسائي 185/9 ومصنف عبد الرزاق 189/6.

[2] – السعد التفتازاني 793 هـ، مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفى فيها، ودفن في سرخس. من كتبه المطول في البلاغة، والمختصر اختصر به شرح تلخيص المفتاح. انظر: الأعلام 219/7.

[3] – ليست موجودة في (ب) وموجودة في (أ).

أما من حيث إنه جزء من جزئيات المطلق فهو مجاز مرسل بمرتبةٍ، أو بعد نقله له بخصوصه لعلاقة التقييد؛ فهو مجاز مرسل بمرتبتين، أي أنه مجاز على مجاز.

والظاهر أنه يجري فيه ما جرى في الاستعارة من المستعار، وعرَّج على منعه الفهامة عصام الدين[1] قائلاً: هو أخذ الشيء من غير مالكه، أي أن الحق في اللفظ إنما هو للمعنى الحقيقي، والمجازي أخذه تطفلاً، فكيف يعيره للغير، ولكن الظاهر جوازه؛ لأن المعنى المجازي حصل له استحقاق في اللفظ، حيث نقل له بالعلاقة خصوصاً، وقالوا: إن المجاز موضوع وإن [كان][2] وضعاً ثانوياً، فيستعار منه بناء على هذا الاستحقاق وعلى الجواز، فعلاقة المجاز الثاني تعتبر بينه وبين المجاز الأول كما قررنا لا بينه وبين المعنى الحقيقي، فقولهم في تعريف المجاز لعلاقة لا يقال بين /2ب/ المعنى الحقيقي والتجوزي، بل يقال بين المتجوز عنه أعم من أن يكون حقيقة أو مجازاً والمتجوز إليه، أو مجاز مرسل علاقته اللزوم؛ لأنه يلزم من نقصان الذنب نقص قدر الدابة وقبحها، وعلى كل من تقرير المجاز المرسل في (أبتر) فاشتق منه أبتر بمعنى ناقص، فهو مجاز مرسل تبعي.

ولم يقع من القوم تصريح بتقسيم المجاز المرسل إلى تبعي وأصلي كما في الاستعارة، قال العلامة السمرقندي[3] في حواشي رسالته: لكن ربما يشعر بذلك كلامهم، قال في المفتاح[4]: ومن أمثلة المجاز قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾[5]، استعمل (قرأت) مكان أردت القراءة، أي ليصبح طلب الاستعاذة حينئذ

---

1 – العصام الإسفراييني 945 هـ أو 944هـ، إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني عصام الدين، ولد في أسفرايين (من قرى خراسان)، صاحب (الأطول) في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة، وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها. انظر: الأعلام 66/1.

2 – غير موجودة في (أ)، وموجودة في (ب).

3 – لسمرقندي (بعد 888 هـ)، أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي: عالم بفقه الحنفية، أديب. له كتب، منها "الرسالة السمرقندية" في الاستعارات و"حاشية على المطول" في البلاغة. انظر: الأعلام 173/5.

4 – مفتاح العلوم، للسكاكي (ت626هـ).

5 – النحل: 98

استعمالاً مجازياً؛ لكون القراءة مسبَّبَةً عن إرادتها، فاستعمل المشتق بتبعية المصدر، وجوز في شرح التلخيص[1] أن يكون نطقت في نطقت الحال مجازاً مرسلاً عن دلت، باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق، فافهم. أ.هـ كلام السمرقندي[2].

وبحث فيه المولى عصام الدين بأنا لا نسلم أن قصد المفتاح وشرح التلخيص أن المجاز في الفعل تبع له في المصدر، وإنما القصد أن التجوز في الفعل نفسه ابتداء، لكن العلاقة فيه باعتبار بعض الأجزاء، وهو المصدر دون كل جزء من مدلوله، وقوى بحثه بعض من حشاه بأنا في غنيةٍ عن كون المرسل تبعياً؛ وذلك لأنه لا يقتضي التشبيه الذي يستدعيه استغلال الطرفين ليصح وضعهما بوجه الشبه وحينه فلا مانع من جريانه في غير المستقل ابتداء بلا تبع، والذي أفهمه أن الحق ما قاله العلامة السمرقندي؛ وذلك /3أ/ أن المجاز المرسل لا بد له من علاقة يتصف بها الطرفان وحينه لا بد أن يكون طرفاه مستقلين لقولهم إنه لا يوصف إلا ما كان مستقلاً قارّ الذات، ولا يظهر فرق بين الوصف بوجه الشبه والوصف بعلاقة المجاز المرسل، ألا ترى أن الشيء الواحد كالسببية يكون وجه شبه وعلاقة المجاز[3]، فاستعمال النطق في الدلالة يحتمل أنه مجاز مرسل علاقته السببية؛ لأن النطق سبب الدلالة، وأنه استعارة بأن شبهت الدلالة بالنطق بجامع السببية، أي كون كل منهما سببٌ[4] لفهم المراد، على أن تعليلهم للتبعية في الاستعارة معترض بأنا نجد غير قارِّ الذات يوصف، قالوا: حركة بطيئة وسريعة، وزمن طويل وقصير، وكلاهما غير قارّ الذات ضرورة أن أجزاءهما لا تجتمع في الوجود، وبأن من المشتقات ما معناه مستقل قار الذات، كأسماء المكان والآلة، فمقتضاه أن تجري فيه الاستعارة فيهما أصلية، وعموم كلامهم يخالفه، وحيث كان التعليل المذكور منتقداً فلا يعوَّل عليه، فلو سلم أنه تخالف

[1] – السعد التفتازاني.

[2] – توجد الفقرة في شرح رسالة الاستعارات السمرقندية، للإمام عصام الدين الإسفراييني 198.

[3] – في (ب) : يكون وجهاً وعلاقة للمجاز المرسل.

[4] – في (ب): سبباً.

في المجاز المرسل فتخالفه لا يوجب تخالف الحكم، فتقوية بعض المحشين لبحث العصام[1] ليست على ما ينبغي.

المبحث الثاني في الباء

اعلم أن الباء كبقية حروف الجر، تأتي لمعان[2] مختلفة مفصلة في كتب النحو، فيرد سؤال: هل هي من الألفاظ المشتركة كاشتراك (عين) بين معانيها؟

وتحقيق جوابه أن الباء –مثلاً– لها اعتباران، الأول: اعتبارها بالنسبة لمعانيها الكلية، كالاستعانة والمعية إلخ، الثاني: بالنسبة إلى أفراد كل معنى كل، كالاستعانة بالقلم على [الكتابة، وبالسكين على][3] الذبح وهكذا، وفي كل اعتبار قول يخصه القول.

في الاعتبار /3ب/ الأول اعلم أن المعاني الوارد فيها حرف الجر ينظر:

أما إن لم تكن متبادرة من حرف أخذ غيره فيحكم بأن هذا الحرف مشترك فيها وضعاً، كالاستعانة والسببية والتعدية الخاصة، والمعيّة بالنظر للبا، فالباء مشتركة بين هذه الأمور قطعاً؛ لأنها لا تتبادر من غيرها مع كونها وردت لها في العربية والأصل الحقيقة.

[1] – في (ب): عصام.
[2] – في (أ) : معاني.
[3] – موجودة في (ب) وغير موجودة في (أ).

وأما إن كانت متبادرة من حرف آخر غيره كالابتداء والانتهاء بالنظر للباء، فإن الأول متبادر من لفظ من، والثاني من لفظ إلى، فهذا وقع فيه خلاف، مذهب البصريين رده من أصله[1]؛ لأن مذهبهم أن المعنى إذا تبادر من حرف جارٍ فهو له، ولا ينوب عنه غيره فيه بقياس، كما أن أحرف النصب والجزم كذلك، فإن ورد ما يوهم ذلك أولوه إما بتضمين كما في قوله:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ[2]

فلا يسلمون أن الباء هنا بمعنى من، بل يقولون شربن مضمن معنى روين، والباء باقية على معناها، وكما في ﴿وَ[قَدْ][3] أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾[4]، فلا يسلمون أن الباء بمعنى إلى، بل هي على معناها، و(أحسن) مضمن معنى لطف.

وإما بتجوز كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[5]، فالاستعارة المشهورة على مذهبهم ومذهب جمهور الكوفيين وبعض المتأخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بلا شذوذ، قاله[6] في المغني وهو أقل تعسفاً، فعليه حرف الجر مشترك وضعاً بين جميع ما ورد له، ولا ينافيه ذكر النيابة؛ لأنهم لما رأوا هذا المعنى متبادراً من هذا الحرف أكثر من تبادره من الآخر /4أ/ حكموا بأن الآخر نائب وإن كان كل منهما يستعمل فيه حقيقة، فمن هذا يقال إن في الآية المتقدمة على

---

[1] – رد كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه. وجعلوه معنى لا يفارقها، وقد ينجر معه معان أخر. واستبعد بعضهم ذلك، وقال: الصحيح التنويع. وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين، ومن وافقهم، في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض. ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف. وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ. انظر: الجنى الداني 46.

[2] – من الطويل . للهذلي، ديوان الهذليين، شعر أبي ذئيب/ق1/7/1/ج1/ص52. ورد البيت بهذا النص في الديوان برواية العين.

[3] – لم ترد في النسختين.

[4] – يوسف: 100.

[5] – طه: 71.

[6] – في (أ): قال.

مذهبهم بمعنى على، ولا تجوز ولا شيء، فحقق هذا المقام، فكثيراً ما تقع فيه الأوهام.

القول في الاعتبار الثاني حيث تحقق أن الباء مشتركة بين الاستعانة وغيرها، فهي موضوعة لكل واحد، فنقول اختلف في معنى وضعها للاستعانة مثلاً، فقيل إن معناها أنها وضعت لمفهومها الكلي لكن لا يستعمل إلا في جزئي، كالاستعانة بخصوص القلم على الكتابة في (كتبت بالقلم) وهو مذهب شيخ المحققين السعد ومن تبعه، ورد بأنه يلزم عليه أنها مجاز لا حقيقة له، إذ هي مستعملة دائماً في غير ما وضعت له، والجواب إنا نمنع كونها مجازاً، إذ استعمال ما وضع للعام في إفراده حقيقة من حيث احتواء الفرد على العام، أو أنه من جزئياته وإن كان مجازاً إن استعمل فيه من حيث خفوضه ونحن نبني على الأول، على أن مذهب المتقدمين كما نقله الأستاذ بدر الدين أبو عبد الله مولانا محمد الحنفي[1] في حاشية السمرقندية[2] على رسالة الوضع، إن استعمال العام في الخاص حقيقة مطلقاً، ويقولون اللام في قولهم الحقيقة كلمة مستعملة[3] فيما وضعت له ليست أصله للوضع، بل هي لام العلة، ولا شك أن العام وضع لأجل أن يستعمل في خاص معين[4] بالمعنى، قلت: وليس المراد أنه ما وضع إلا لأجل الاستعمال في خاص، وإلا لزم أن الكلي الطبيعي مجاز، نحو: الإنسان حيوان ناطق، وهو أبعد من أن يلتفت إليه(5)، بل المراد أنه وضع [لأجل](6) أن يستعمل في خاص، كما أنه وضع لأجل الاستعمال في العام(7)، ثم لو سلمنا أن استعمال العام في الخاص مجاز، فلا ضرر في مجاز لا حقيقة له في الاستعمال، إذ وجود المعنى /4ب/ الحقيقي كاف في صحة التجوز بالعلاقة وإن لم يستعمل فيه اللفظ، ألا ترى (الرحمن) فإن حقيقته رقيق القلب، ولم يستعمل في جانب الحق بمعنى

[1] – في (ب): الحفني، وهو: مولانا محمد الحنفي التبريزي (ت 900هـ).
[2] – في (ب): في حاشية السمرقندي.
[3] – في (ب) : استعملت
[4] – في (ب): خاص انتهى بالمعنى.
[5] – في (ب): له.
[6] – موجودة في (ب).
[7] – في (ب): في عام.

مريد الإنعام، أو فاعله، وقيل معناه أنها موضوعة لكل جزء من جزئيات هذا المفهوم الكلي، لكن مستحضره بالأمر الكلي، وهو مذهب العلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين[1] ومن تبعه، وقوله مستحضرة بأمر كلي أي لتعذر استحضار الأفراد كلها إنما يأتي على أن الواضع غير الله كما هو ظاهر، والصحيح خلافه، وزيادة تحقيق المذهبين، وما يرد علي بما ليس هذا محله، والذي يخصنا هنا: هل الباء بالنظر لأفراد الاستعانة مثلاً مشترك لفظي كفي بالنظر لمعانيها؟

فنقول: قال العلامة العصام في شرح رسالة الوضع: إن الموجود في كتاب الميزان والأصول أن المشترك ما تعدد معناه بلا واسطة نقل، وكان حقيقة في الجميع، قال ولم نظفر بزيادة تعدد الوضع صريحاً إلا للسيد(2) قدس [الله](3) سره مخرجاً بها العام من المشترك، لكن هذه الزيادة تحتاج لسند، والظن بسيد المحققين أنه ظفر بسند كلام العصام.أ.هـ(4)

بالمعنى، فعلى ما ذكره:

أولاً: تكون الباء بالنظر الأفراد، الاستعانة مثلاً مشترك على كلا القولين السابقين، وعلى ما نقله.

ثانياً: عن السيد فهي على القولين، قول السعد ليست من المشترك اللفظي، بل من العام المتحد الوضع، كالإنسان في أفراده، وأما على كلام العضد فالظن أنها

---

[1] – ترجح لدي أنه عَضُد الدين الإيجي (ت756 هـ)، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عَضُد الدين الإيجي: عالم بالأصول والمعاني والعربية. من تصانيفه الرسالة العضدية في علم الوضع، وجواهر الكلام وهو مختصر المواقف والفوائد الغياثية في المعاني والبيان، والمدخل في علم المعاني والبيان والبديع. انظر الأعلام 295/3.

[2] – السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت814 أو 816هـ). علامة دهره، فيلسوف. ومن كبار العلماء بالعربية. فرَّ الجرجاني إلى سمرقند ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي، له حاشية على المطوّل وشرح مواقف الإيجي. انظر: بغية الوعاة 196/2– 197. والأعلام 7/5.

[3] – موجودة في (ب).

[4] – في (ب) : انتهى كلام العصام.

مشترك؛ لما أنها موضوعة لكل فرد، وهذا كافٍ في تعدد الوضع، والاستحضار بآلة كلية لا ينافيه، اللهم إلا أن يراد تعدد الوضع للمعنى /5أ/ مستحضراً بذاته لا بشراً آخر، فحينه لا تكون مشتركة.

المبحث الثالث في معنى البسملة

وقد تضمن هذا المبحث تحرير مسألة المعنى المصدري، والحاصل بالمصدر، وهي من مضامين الأفهام ومنالات الإقدام.

اعلم أن البسملة في الأصل مصدر كدحرجة، والمصدر يستعمل بمعنيين، الأول المعنى المصدر، وهو تأثير الفاعل، أعني تعلق قدرته بالمفعول، فهو آمر "اعتبار نسبي" وهو بهذا المعنى لا ينسب لا للفاعل.

الثاني الحاصل بالمصدر وهو أثر التأثير، أعني الفعل الذي تقارنه القدرة كالحركات والسكنات، ويقال له بهذا المعنى حدث؛ لحدوثه عن فاعل، ومفعول مطلق؛ لأنه مفعول الفاعل، وقد يعبر عنه بالفعل، ويسلط عليه الفعل بالمعنى الأول، فيقال فعل الفعل، أي أثر الأثر، وهو بهذا المعنى ينسب للفاعل من حيث وقوعه منه(1)، وللمفعول من حيث وقوعه عليه، ثم قد يوجد أمور أخرى غير هذين المعنيين، كالكون ضارباً، أو مضروباً، وكالألفاظ المسموعة في فصل القول، وكلها خارجة عن المعنى المصدري والحاصل به ويستعمل فيها المصدر مجازاً كاستعماله في الفاعل كـ(عدل) بمعنى (عادل).

وأما المعنى المصدري والحاصل به مذهب بعض الفضلاء الروم إلى أن صيغ المصدر حقيقة فيهما، زاعماً أنه مذهب السيد، ونقل عن حسن حلبي[2] على المطول

[1] – في (ب) : عليه.

[2] – المولى حسن حلبي بن محمد شاه بن محمد شمس الدين بن حمزة الفناري (ت886هـ). من علماء الدولة العثمانية، يقال له: ملا حسن شلبي ولد ونشأ وتوفي ببلاد الروم توفي في مدينة بروسة، وكان عالما فاضلا.، من مصنّفاته حاشية على شرح المطوّل للتفتازاني وحواش على شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني ، انظر: أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون 297. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب 8/10 والأعلام 216/2.

أنه حقيقة في المعنى المصدري، مجاز في الحاصل به، والذي أفهمه أنا عكس هذا، وهو أنه حقيقة في الحاصل بالمصدر، مجاز في المعنى المصدري، مرسل علاقته اللزوم بين الأثر والتأثير، وذلك أن العرب كانت تستعمل المصادر مزيدة بها الحركات والسكنات /5ب/ التي يعقلها الفاعل، وأما تعلق القدرة فلا يعرف أنه معنى المصدر إلا من دقق النظر في العلوم، وما كان متبادراً في استعمال العرب بدون قرينة يحكم عليه بالحقيقة، وليس هذا مما يقال العوام كالهوام لا عبرة بهم؛ إذا تقرر هذا فالبسملة حقيقتها أنها تعلق القدرة بحركة اللسان والشفتين عند قول بسم الله، أو نفس الحركة المذكورة على ما سبق، فأطلقت على لفظ بسم الله المسموع بالأذن مجاز [فتجوزوا][1] من إطلاق الشيء على لازمه المسبب عنه، ثم تجوزوا مجازاً على مجاز، وأطلقوها على بسم الله الرحمن الرحيم كلها من باب تسمية الكل باسم الجزء، وصارت(2) حقيقة عرفية فيها، بحيث لا يفهم عرفاً من البسملة عند الإطلاق إلا بسم الله الرحمن الرحيم.

التنبيه على أمور

منها: ما سبق في المعنى المصدري والحاصل بالمصدر، وهو ما أفاده لنا شيخنا أبو الحسن العلامة المحقق الشيخ علي العدوي[3] حفظه الله تعالى، وبه صرح المحققون كالسيد، وكثيرا ما يتوهم أن المعنى المصدري نفس الحركات والسكنات، والحاصل بالمصدر هو الهيئة الناشئة عن ذلك، بل دائماً[4] يومئ لهذا كلام حسن حلبي على المطول عند الكلام على التعقيد، وشافهني به غير واحد.

ومنها أن وجه التسمية بمعنى مصدري وحاصل بالمصدر ظاهر على ما سبق عند حسن حلبي من أن لفظ المصدر حقيقة في المعنى المصدري، فقولهم حاصل بالمصدر، أي حاصل بمعنى المصدر الحقيقي، وهو ظاهر، إذ الأثر حاصل بالمصدر

[1] – مذكورة في (ب).

[2] – في (ب) : ثم.

[3] – علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت1189 هـ)، فقيه مالكي مصري، كان شيخ الشيوخ في عصره. انظر الأعلام 260/4.

[4] – في (ب) : ربما.

بالتأثير، وأما على ما قلناه لك وما سبق عن بعض الروم فهي تسمية اصطلاحية لا نكتة لها، ونقول المصدر المنسوب إليه محل الصدور /6أ/ في الظاهر، وهو القدرة الحادثة، وظاهر أن التأثير أمره منسوب لها؛ لأنه وصف لها، فسمي معنى مصدرياً، والحركات مثلاً حاصلة بالقدرة فقيل لها حاصل.

ومنها ما سبق في شرح المعنى المصدري لا يظهر في نحو: الحسن والموت، مصدر حسن زيد، ومات عمرو، إذ لا تأثير لفاعلها فيهما، بل هناك مصادر لا يوصف فاعلها بالتأثير أصلاً كـ(احمر الثوب احمراراً)، فلعل قولهم معنى(1) المصدري وهو تعليق القدرة نظراً للغالب، والمعنى المصدري في نحو: أبيض الثوب انتقاله من لونه الأصلي للبياض، والحاصل بالمصدر هو البياض المشاهد، وقس، أو يقول مورد الصفة إلى المعنى المصدري، والحاصل بالمصدر وهو الفعل الذي يقال في اللغة أن الفاعل حصله، كالأمانة والإحياء والكسر والضرب، فخرجت الأفعال المطاوعة كالموت والانكسار والابيضاض؛ لأنه ليست محصلة لفاعلها، بل هي قبوله أثر فعل فاعل آخر، كـ(أماته الله) فمات، و(بيضت الثوب) فابيض، و(كسرت الحجر) فانكسر، وخرج أيضاً ما ليس مطاوعاً بالنظر إلى فاعله المجازي الذي لا يقال أنه حصله، نحو: كسر الحجر الزجاج، إذ ليس المحصل للتكسر الحجر بل الشخص والحجر مكسور به، فلا يقال في جميع هذه معنى مصدري، ولا حاصل بالمصدر بالنظر لفاعلها؛ لأنها بالنظر له ليست أفعالاً حقيقة.

[1] – في (ب) : المعنى.

خاتمة[1]

المشهور[2] أن التحقيق أن التكليف بالفعل الحاصل بالمصدر لا بالمعنى المصدري، فالواجب علينا الصلاة بمعنى الحركات المخصوصة، لا بمعنى تعلق القدرة، ولكن الذي يطمئن له فهمي أن التحقيق أن التكليف إنما هو بالمعنى المصدري؛ وذلك لأنه[3] لا معنى لكون هذه الحركات واجبة عليك من حيث ذاتها، إنما /6ب/ الواجب عليك تحصيل هذه الحركات، ولا معنى لتحصيلها إلا تأثيرك فيها، وكسبك لها بقدرتك الذي هو المعنى المصدري، فالظاهر أن التكليف إنما هو بالفعل بالمعنى المصدري، وإن كان خلاف ما قالوه، وأظن هذا لا يخفى عليك.

وإذ توقف بعض المشايخ ممن حضر مجلسنا في صحة التكليف بالمعنى المصدري، فأجابه بعض آخر بأن التكليف به من حيث ما يترتب عليه، لكن أنت خبير بأن ما يترتب عليه هو نفس الحاصل بالمصدر، فعلى هذا الجواب يكون مرجع القولين بأن التكليف بالمعنى الحاصل بالمصدر، والخلاف لفظي، ويبعده قولهم التحقيق أن التكليف بالحاصل بالمصدر، إذ التحقيق إنما يعبر به في الخلاف الحقيقي، لكن قد علمت[4] أنه في ذاته حسن صحيح، بل هو الجري[5] بالاعتماد والترجيح.

ولنقف إلى هنا، ضارعين لسيدنا[6] محمد صلى الله عليه وسلم أن يلطف بنا إلهنا

والحمد لله رب العالمين

تمت بحمد الله وعونه على يد كاتبه لنفسه قاسم المجدلي الشافعي مذهباً، الشامي إقليماً

---

[1] – في (ب) : الخاتمة.
[2] – في (ب) : اشتهر.
[3] – في (ب) : أنه.
[4] – في (أ) : عملت.
[5] – في (ب) : ما جرى.
[6] – في (ب) : بسيدنا.

غفر له ولجميع المسلمين

والمرجو ممن اطلع على غلطته أن يصلحها، والتوب

وَإِنْ تَجِدْ عَيباً فَسُدَّ الْخَلَلَا فَجَلَّ مَنْ لاَ عَيبَ فِيهِ وَعَلَا[1]

وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة شهر رمضان، خلا 27، سنة 1255هـ من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

المصادر والمراجع

1. **القرآن الكريم.**
2. **أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، عبد اللطيف محمد رياضي زاده– تحقيق: الدكتور محمد التونجي– مكتبة الخانجي– القاهرة 1395هـ– 1975م.**
3. **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي– الطبعة الخامسة عشرة– دار العلم للملايين– بيروت 2002م.**
4. **بغية الوعاة الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)– تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– الطبعة الثانية– دار الفكر 1399هـ– 1979م.**
5. **الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (749هـ)– تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى– بيروت 1413هـ–1992م.**
6. **ديوان الهذليين– نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية– الدار القومية للطباعة والنشر– الطبعة الأولى والثانية– القاهرة 1405هـ– 1995م.**

[1] – يوجد بعض الطمس في الآخر، والبيت للحريري، في الملحة وشرحها، البيت الثاني والسبعون وثلاثمائة. انظر: شرح ملحة الإعراب 259.

7. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)- تحقيق: حسن شلبي- مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى- بيروت 1421هـ-2001م.
8. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف- المطبعة السلفية- القاهرة 1349هـ.
9. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الإمام شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي (ت1089هـ)- تحقيق: عبد القادر ومحمود الأرناءوط- الطبعة الأولى- دار ابن كثير- دمشق وبيروت 1406هـ- 1986م
10. شرح رسالة الاستعارات السمرقندية، الإمام عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني (ت945هـ)- تحقيق: السيد يوسف أحمد- دار الكتب العلمية- بيروت.
11. شرح ملحة الإعراب، الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت516هـ)- تحقيق: الدكتور فائز فارس- الطبعة الأولى- دار الأمل للنشر والتوزيع- الأردن 1412هـ- 1991هـ.
12. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني- تحقيق: د. إحسان عباس- الطبعة الثانية- دار الغرب الإسلامي- بيروت 1402هـ- 1982.
13. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، العلامة علاء الدين على المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت975هـ)- تحقيق: الشيخ بكري حياني والشيخ صفوة السقا- مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية- بيروت 1407هـ-1986م.
14. المصنف، الحافظ الكبير أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)- تحقيق: حبيب الأعظمي- المكتب الإسلامي- الطبعة الثانية- بيروت 1403هـ- 1983م.